غـــرفة تجـــارة عـــمّان

Amman Chamber of Commerce

بحث بشأن موسم شهر رمضان المبارك للعام ٢٠١٠

الإختلالات والتوصيات

إدارة الدراسات والتدريب

وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية

حزيران ٢٠١٠

المحتويات

- **مقدمة**

- **المحور الأول**: الأسباب التي تؤدي إلى اختلال آليات سوق المواد الغذائية المحلية وارتفاع الأسعار خلال مواسم أشهر رمضان.

- **المحور الثاني**: وضع المخزون الاستراتيجي والأسعار المتوقعة للمواد الغذائية خلال شهر رمضان المبارك ٢٠١٠.

- **المحور الثالث**: الحلول والتوصيات المقترحة.

- الجهات التي تمت مقابلتها لاستقاء المعلومات والبيانات الواردة في البحث

مقدمة:

في شهر رمضان من كل عام، يهل علينا هذا الشهر الفضيل بما فيه من رحمة ومغفرة وإحسان، وتكثر الأحاديث خلال هذا الشهر عادة حول أسعار المواد التموينية واستمرار ازديادها خاصة في الثلثين الأولين منه، وتبدأ وسائل الإعلام المختلفة بإجراء التحقيقات الصحفية ورصد الأسعار للمواد الغذائية والخضار والفواكه، مما يؤدي إلى بدء الجهات المعنية بهذا الشأن بتوجيه وتبادل الاتهامات التي عادة ما تنحصر في الحلقة الأضعف وهي القطاع التجاري الذي يبذل كل ما في وسعه لتأمين جميع الاحتياجات التموينية الضرورية خلال شهر رمضان المبارك بكميات معقولة تضمن توفرها في جميع الأوقات وبأسعار معتدلة نسبياً تتوافق مع الأسعار العالمية والكلف الإدارية والتشغيلية المحلية.

وحرصاً من غرفة تجارة عمان على توضيح وتبويب وتحليل العوامل التي تؤدي إلى خلق الإرباك والاختلال خلال الشهر الفضيل في سوق المواد التموينية، فقد ارتأت لإعداد هذا البحث الذي سيتناول ثلاث محاور أولها الأسباب التي تؤدي إلى اختلال آليات سوق المواد الغذائية المحلية وارتفاع الأسعار خلال مواسم أشهر رمضان، ثانيها وضع المخزون الاستراتيجي والأسعار المتوقعة للمواد الغذائية خلال شهر رمضان المبارك ٢٠١٠، وثالثها الحلول والتوصيات المقترحة بهذا الخصوص.

وقد اعتمدت منهجية إعداد هذا البحث بشكل عام على مقابلة مجموعة من كبار مستوردي وتجار المواد الغذائية واللحوم والخضار والفواكه، وبالتعاون مع النقابة العامة لتجار المواد الغذائية التي نتقدم إليها بوافر الشكر والتقدير لتعاونها وتنسيقها المستمرين، إضافة إلى حصر وتحليل بعض البيانات والإحصاءات الصادرة عن الجهات الرسمية الأردنية.

المحور الأول: الأسباب التي تؤدي إلى اختلال آليات سوق المواد الغذائية المحلية وارتفاع الأسعار خلال مواسم أشهر رمضان:

هنالك العديد من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والاحتياجات الغذائية بشكل عام، أو خلال شهر رمضان المبارك على وجه الخصوص، وقد تم رصد هذه العوامل وتفنيدها وتحليلها بناءً على التجارب الفعلية التي مرت بالسوق المحلية خلال السنوات الماضية، وبناءً على تجارب التجار والمستوردين وخبراتهم المتراكمة في هذا المجال. وفيما يلي أبرز الأسباب التي يمكن تفصيلها على النحو التالي:

- هنالك أثر كبير لقرار جمهورية مصر العربية المتعلق بفرض رسوم تصدير على الأرز المصري بمقدار ألف جنية مصري (نحو ١٣٠ دينار أردني) لكل طن، إضافة إلى رسوم معاينة أخرى بمقدار ألف جنيه أيضاً لكل طن، أي بمجموع يعادل نحو (٢٦٠) دينار أردني، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعاره في السوق المحلية بنسبة (١٠%) مقارنه مع بقية الأنواع الأخرى من الأرز (كالتايلندي والأمريكي)، علماً بأن الأرز المصري والأمريكي يعتبر الأكثر استخداما عند المستهلكين الأردنيين، ويشار إلى أن الأردن يستهلك سنوياً ما يقارب (١٣٠ ألف طن) من الأرز (الأمريكي والمصري والتايلندي)، وبالتالي فإن فرض تلك الرسوم أدى إلى زيادة كلفة الأرز المصري المستورد وانعكاس ذلك بشكل ملحوظ على الأسعار المحلية لهذه السلعة.

- يعتبر تجار قطاع المواد الغذائية أن الشركة الوطنية للأمن الغذائي أصبحت تُعد من أهم المعيقات والعراقيل التي تعترض نمو وتطور سوق المواد الغذائية بشكل عام وفي شهر رمضان بشكل خاص، وذلك كون هذه الشركة تتمتع بإمتيازات حصرية خاصة بها ودعم حكومي ثابت يجعل من منافستها أمر في غاية الصعوبة وعلى نحو غير عادل مع تجار المواد الغذائية.

فقد أوجدت الشركة الوطنية للأمن الغذائي حالة من الإرباك لدى تجار المواد الغذائية، وأظهرت صعوبة بالغة في قدرة التاجر الأردني لتحديد احتياجات السوق المستقبلية، وبالتالي أصبح هنالك حالة من عدم الاستقرار والثبات في السوق، الأمر الذي انعكس سلباً على قيام التجار بإحجام استيراد المواد الغذائية خوفا من المنافسة غير العادلة لهذه الشركة من جهة، وعدم قدرتهم

على معرفة وتحديد احتياجات السوق المستقبلية والتخوف من تحمل خسائر وأعباء مالية إضافية من جهة أخرى. وعليه، وفي ظل هذا الوضع المربك والمحير لسوق المواد الغذائية في المملكة بدأ الكثير من التجار والمستوردين بتقليل الكميات المستوردة من المواد الغذائية، الأمر الذي سينعكس سلباً على المخزون الاستراتيجي لهذه السلع الأساسية الهامة.

- إن تعدد حلقات البيع (المستورد، تاجر الجملة، تاجر شبه الجملة، وبائع التجزئة) يُعد من العوامل الهامة والأساسية في ارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث أن عملية انتقال السلع ما بين هذه الجهات العديدة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة لتعدد حلقات هوامش الربح وازدياد التكاليف المالية والإدارية. وتجدر الإشارة إلى أن تاجر التجزئة الذي يعتبر نهاية الحلقة التسويقية يلعب هو الأخر دورا هاما في ارتفاع الأسعار كونه لا يخضع لرقابة معينة، مقارنه مع بقية المستوردين والتجار الكبار الذين يتعاملون بهوامش ربح ثابتة وبسيطة نتيجة للمنافسة الشديدة والقوية فيما بينهم.

- تلعب الضريبة العامة على المبيعات دوراً هاما في ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية بشكل عام، حيث أن فرض هذه الضريبة بنسب تتراوح ما بين (٤% - ١٦%) على العديد من السلع الأساسية للمستهلكين تزيد من كلفة المواد الغذائية وبالتالي ارتفاع أسعارها، مما يحد من القدرة الشرائية للمستهلكين. علما بأن كثير من دول العالم المختلفة تعفي المنتجات الغذائية الأساسية من الضريبة العامة على المبيعات، وتقوم بتعويض تلك الإعفاءات من خلال زيادة الضريبة على السلع الكمالية الأخرى التي لا علاقة بها بالغذاء كالعطور ومواد التجميل وغيرها.

- عدم توفر مادة البقوليات (حمص، فول، عدس، فاصولياء وغيرها من البقوليات) في الدول العربية، والتي تعتبر من المواد الغذائية الأساسية ويكثر الطلب عليها خلال شهر رمضان المبارك، الأمر الذي يتطلب استيرادها من دول أخرى لا تخضع لاتفاقيات تجارة حرة مع المملكة - وبالأخص من تركيا، وبالتالي خضوعها لرسوم جمركية كاملة.

- هنالك ارتفاع متواصل في حجم المصاريف الإدارية والعمومية لدى قطاع المواد الغذائية، حيث تصل هذه المصاريف إلى نسب تتراوح ما بين (١٤%-١٨%)، وتعتبر من النسب المرتفعة مقارنه مع بقية القطاعات التجارية الأخرى (بسبب أجور الفحوص المخبرية وكلف التخزين والتبريد والنقل والعتالة....). وبالمقابل فأن هوامش الربح تعتبر متدنية مقارنة بباقي القطاعات، حيث أنها تتراوح ما بين (٢% - ٦%) فقط، في حين تبلغ لدى القطاعات الأخرى ما نسبته (١٢%-٢٠%).

- يشكل سلوك المواطن الاستهلاكي خلال شهر رمضان المبارك دوراً مهماً في خلق الإرباك في سوق المواد الغذائية وارتفاع الأسعار، حيث أن العادات والأذواق الشرائية المتسرعة القائمة على التهافت غير المنطقي التي تتنافى مع الحاجة الفعلية للمستهلك من قبل معظم المواطنين الذين يقومون بشراء السلع الغذائية بمختلف فئاتها دون تقدير ضرورتها أو الحاجة الفعلية لها أو التدقيق في ثمنها، مما يؤدي في معظم الأحيان إلى ارتفاع أسعارها بشكل ملحوظ نتيجة لاختلال ميزان العرض والطلب لصالح الطلب الكبير الذي يفوق أضعاف العرض المتوفر.

<u>وعليه، فأن سلوك المواطن الشرائي عامل مهم ورئيس في اختلال ميزان العرض والطلب وارتفاع معظم أسعار المواد الغذائية جراء الإنفاق الزائد عن حده وغير المتوازن بقصد إشباع الرغبات الذاتية.</u>

- تلعب المتغيرات الخارجية في بعض البلدان المصدرة للمواد الغذائية الأساسية التي يستهلكها المواطن الأردني ويعتمد عليها بكثرة مثل الحليب والأرز والسكر، دورا هاما في التأثير على الأسعار المحلية سواء من حيث الارتفاع أو الانخفاض، حيث تتعرض بلدان المنشأ للمواد الغذائية في كثير من الأحيان إلى عوامل عديدة تؤثر على حجم التصدير مثل (الانخفاض في الإنتاج لأسباب بيئية، تضييق الدولة على حجم التصدير، فرض ضرائب على الصادرات، وغيرها)، مما يقلل من الكميات المعروض في الأسواق العالمية، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق المستوردة، فعلى سبيل المثال يتوقع حالياً مستوردو حليب البودرة في السوق

المحلي استمرار ارتفاع أسعار الحليب المجفف نتيجة لارتفاع أسعاره في بلدان المنشأ وقلة المعروض في الأسواق العالمية.

- هنالك أيضاً عوامل خارجية أخرى تؤثر على ارتفاع الأسعار المحلية للمواد الغذائية تتمثل بتحكم بعض الموردين العالميين لكميات وأسعار السلع الغذائية المصدرة للدول الإسلامية بشكل عام، حيث يعتبر شهر رمضان موسم تنشط فيه حركة البيع والشراء لهذه المواد، خاصة وان ازدياد الطلب بشكل كبير من قبل كافة الدول الإسلامية يشكل ذريعة لرفع الأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال ميزان العرض والطلب عالمياً ومحلياً.

- تتأثر بعض السلع المستوردة والهامة للمواطن الأردني والذي يعتمد عليها بكثرة خلال شهر رمضان المبارك (كجوز الهند، جوز القلب، قمر الدين، الحليب، الأرز) بمواسم الإنتاج للدول المصدرة لهذه لسلع، ففي كثير من الأحيان لا تتوافق هذه المواسم مع فترة قدوم شهر رمضان المبارك، الأمر الذي يؤدي إلى نقص المنتوج وقلة العرض مقابل ارتفاع الطلب وبالتالي ارتفاع أسعارها العالمية.

- شهدت السنوات الماضية ارتفاعات متتالية في الأسعار العالمية للنفط الذي يعتبر احد العوامل الرئيسة التي أدت إلى ارتفاع الأسعار العالمية والمحلية المحلية، حيث يعتبر النقل عنصرا أساسيا وهاما في تطور ونمو حركة التجارة الخارجية والداخلية، ويدخل في التكاليف الثابتة لتقدير سعر أية سلعه عند البيع. وبذلك فمن الطبيعي أن ينعكس ارتفاع أسعار الوقود عالميا على ارتفاع أسعار النقل الداخلية والخارجية، الأمر الذي من شأنه ازدياد تكاليف الإنتاج، والتأثير بصورة مباشرة على القدرة الشرائية للمواطنين، وقد رافق ذلك رفع الدعم الحكومي عن كثير من السلع الاستهلاكية والمشتقات النفطية، مما انعكس على ازدياد الأسعار وانخفاض نسب الإنفاق للغالبية العظمى من المواطنين.

- هنالك أيضاً بعض العوامل الهامة التي تؤدي، بشكل أو بأخر، إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، تتمثل بقضية تعدد وازدواجية الرقابة والفحوص المخبرية والصحية على المواد الغذائية المستوردة (وزارة الصحة، أمانة

عمان الكبرى، مؤسسة المواصفات والمقاييس، وزارة الزراعة، البحث الجنائي، الأمن الوقائي، صحة الغذاء، صحة المجتمع، مباحث الغذاء، شرطة البيئة)، إضافة إلى تأخر ظهور نتائج الفحوصات المخبرية للمواد الغذائية المستوردة، واختلاف نتائج الفحوصات المخبرية بين الجهات الرقابية بحيث يتم في كثير من الأحيان نجاحها لدى البعض ورسوبها لدى البعض الآخر، إضافة إلى ارتفاع رسوم التحاليل والفحوصات المخبرية التي تتقاضها الجهات الرقابية على المواد الغذائية المستوردة. كل ذلك يؤدي إلى ارتفاع كلف الاستيراد الإجمالية وانعكاسها على الأسعار النهائية للمستهلك.

- ضعف قانون المنافسة الأردني وانعدام الآليات الفعالة للحد من الممارسات السلبية الفردية المؤقتة التي قد تنشأ في بعض الأحيان أو المواسم كالأعياد وشهر رمضان المبارك.

- إن تعليمات وزارة الزراعة التي تحصر السماح باستيراد اللحوم الحية والمبردة من مصادر وبلدان محدودة وبشروط ومتطلبات معقدة نسبياً مقارنة بما يتم إتباعه في باقي البلدان، تُعد من أهم عوامل ارتفاع أسعار هذه السلع وشحها في بعض الأحيان.

- وفيما يتعلق بالخضار والفواكه، فإن ارتفاع أسعارها المعهود خلال موسم شهر رمضان المبارك يتمثل بعاملين رئيسين اثنين، أولهما ازدياد كميات تصدير هذه المواد في تلك الفترة إلى خارج المملكة وبالتالي انخفاض الكميات المتوفرة محلياً مما يخلق فجوة ما بين العرض والطلب. أما العامل الآخر (حسب ما يراه تجار الخضار والفواكه) فيتمثل بتزامن شهر رمضان المبارك عادة في الفترة ما بين الموسمين الصيفي والشتوي للخضار والفواكه، الأمر الذي يؤدي أيضاً إلى انخفاض الكميات المعروضة في السوق المحلية وبالتالي ازدياد الأسعار.

- وأخيراً فأن الإعلام الأردني بوسائله المختلفة يلعب دورا هاما في شرح القضايا الاجتماعية وطرحها على الرأي العام والتأثير بها، وعادة ما أن يبدأ شهر رمضان المبارك حتى تبدأ وسائل الأعلام المختلفة سواء بحسن نية آو غير ذلك بإثارة القضايا التي تهم المواطن المعيشية مثل ارتفاع بعض

الأسعار الغذائية أو عدم توفرها بالسوق أو التهجم على التجار واتهامهم باستغلال شهر رمضان ورفع الأسعار لغايات الربح الفاحش، وذلك دون الاستناد إلى أي مرجعيات أو بيانات تثبت صحة دعواهم التي تعتمد على بيانات ومعلومات من بعض التجار الصغار والمواطنين الذين لا يملكون المعلومات والبيانات الدقيقة، في حين لا تلجأ وسائل الإعلام للحصول على البيانات من التجار والمستوردين الرئيسين الذين يعتبرون الأساس في صحة المعلومات كونهم هم من يقوموا بتزويد السوق من تلك السلع، إضافة إلى الدور السلبي الذي تلعبه بعض الجهات المعنية بحماية المستهلك في إثارة المواطنين دون وجه حق واعتمادها على الطرق والآليات الخاطئة التي لا تستند لأي أساس من الدقة والمنهج الصحيح في عملية احتسابها لكلفة المواد الغذائية المستوردة، مما يترك اثر سلبي لدى المواطنين تجاه الدور الذي يقوم به التجار والمستوردين وتحميلهم مسؤولية رفع الأسعار.

المحور الثاني: وضع المخزون الاستراتيجي والأسعار المتوقعة للمواد الغذائية خلال شهر رمضان المبارك ٢٠١٠:

يعتبر شهر رمضان من الأشهر التي تنشط فيه الحركة التجارية بشكل قوي، وتشهد الأسواق حركة بيع وشراء نشطة على مدار الشهر تقريبا لمختلف الأنشطة الاستهلاكية كالمطاعم والحلويات والخضار والفواكه ومعظم السلع الغذائية والملابس والأحذية، ويتميز هذا الشهر المبارك بما يمثله من حجم أنفاق هائل من قبل المواطنين على مختلف السلع الغذائية والاستهلاكية.

وما أن يبدأ شهر رمضان عادة بالاقتراب حتى ينشط التجار ببذل جهود متواصلة لتوفير مختلف أنواع السلع الغذائية الرئيسة للمواطنين والتي تتوافق ومواصفات السوق المحلية ورغبات وأذواق المستهلكين، وبالتالي تشتد المنافسة فيما بينهم لتوفير السلع ذات الجودة العالية والأسعار المعتدلة.

وقبل الخوض في تفاصيل المستوردات والمخزون والأسعار، لا بد من التركيز على أن السوق الأردني يُعد سوق متواضع الحجم مقارنة بأسواق الدول المجاورة، ولكن بنفس الوقت يضم عدد كبير من تجار المواد الغذائية ولا توجد أي قيود لدخول التجار الجدد في هذا القطاع، مما يعني وجود مستوى كاف وعال من المنافسة في هذا المجال. كما أن باب الاستيراد مفتوح لجميع التجار على مصراعيه دون أي قيود تذكر، وبكميات يمكن تحديدها بناءً على قدرة التاجر، فعلى سبيل المثال يمكن لأي تاجر في الوقت الحالي استيراد مادة السكر بحاويات لا تزيد سعتها عن عشرة الآف طن، بينما في السابق كانت هذه المادة محصور استيرادها من قبل كبار التجار فقط بسبب وجوب شحنها ببواخر وبكميات كبيرة. وبذلك فأن فرضية وجود إحتكار في هذه المواد (كما يدعي البعض) لا يمكن قبولها بأي حال من الأحوال نظراً لما يتسم به السوق المحلي من صغر الحجم وكثرة عدد التجار، الأمر الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى وجود مستوى عال وصحي من المنافسة.

وعادة ما يزداد حجم مستوردات المواد الغذائية في الأشهر القليلة التي تسبق شهر رمضان المبارك تحضيراً لتوفير مخزون غذائي يتناسب مع الاحتياجات المتوقعة لهذا الشهر، وتعود بالانخفاض إلى معدلها الطبيعي بعد إنتهاء الموسم، حيث يوضح الرسم البياني الموضح أدناه كيف ارتفعت قيمة مستوردات المواد الغذائية واللحوم الحية في موسم رمضان خلال شهري تموز وآب من العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وعاودت بالانخفاض إلى معدلها الطبيعي إبتداءً من شهر أيلول:

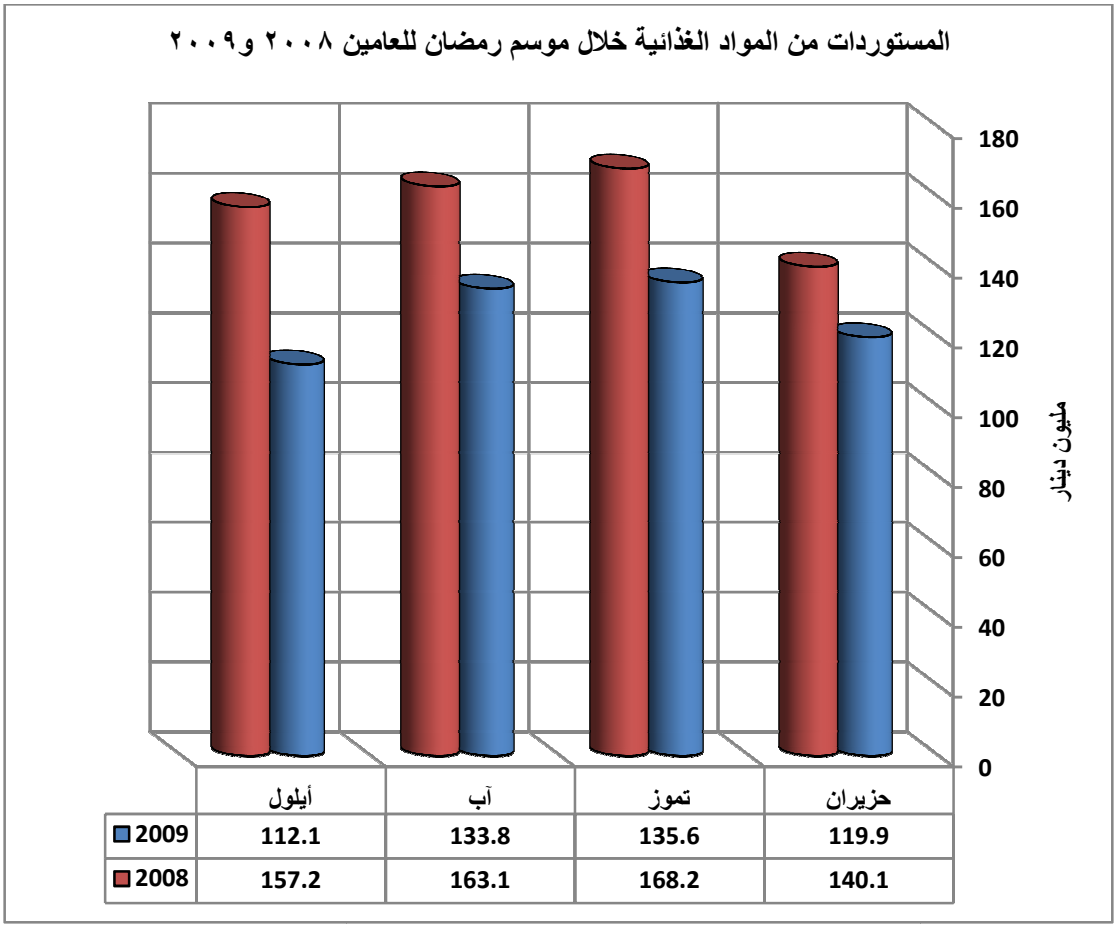

أما بخصوص أسعار سلع المواد الغذائية خلال موسم رمضان الماضي، فتشير بيانات دائرة الإحصاءات العامة إلى أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك **للمواد الغذائية** قد سجل ارتفاعا خلال موسم رمضان للعام ٢٠٠٩، حيث ارتفع من (١٢٧,٦) نقطة خلال شهر تموز ليصل إلى (١٣٢,٩) نقطة خلال شهر آب بنمو نسبته (٤,١%)، وارتفع أيضاً ليصل إلى (١٣٤,١) نقطة خلال شهر أيلول بنسبة مقدارها (٥%) مقارنة بشهر تموز، فيما عاود بالانخفاض نسبياً إلى مستواه الطبيعي ليصل إلى (١٣١,٣) نقطة خلال شهر تشرين أول، أي بعد إنتهاء موسم رمضان، وكما هو موضح في الرسم البياني التالي:

الرقم القياسي لأسعار المستهلك للمواد الغذائية خلال موسم رمضان للعامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩

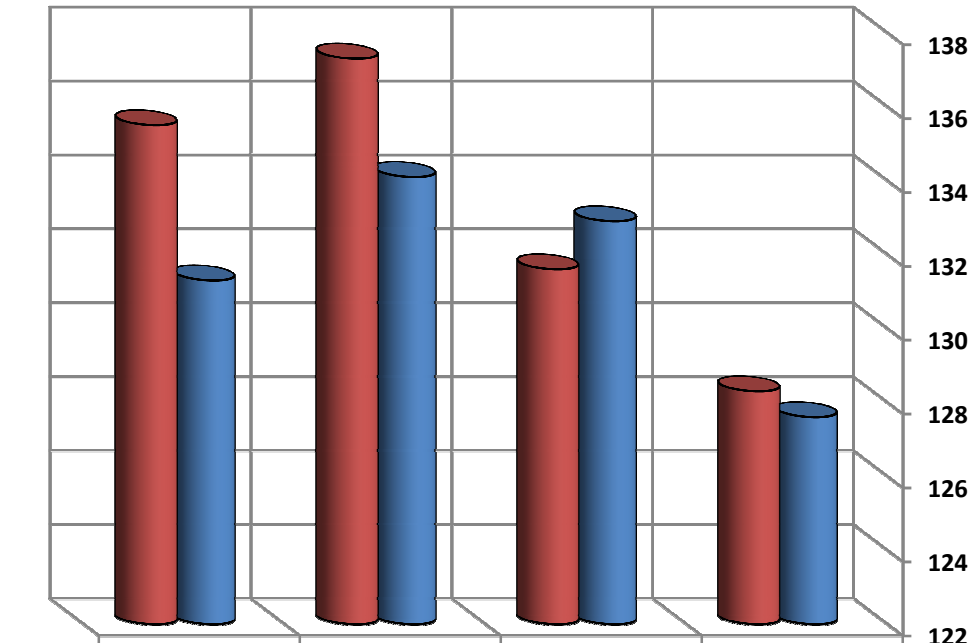

	تشرين أول	أيلول	آب	تموز
2009	131.3	134.1	132.9	127.6
2008	135.5	137.3	131.6	128.3

اختلاف الآراء والتوقعات بشأن المخزون الغذائي المتوقع خلال شهر رمضان:

تفاوتت آراء وتوقعات تجار ومستوردي المواد الغذائية بشأن أسعار ومخزون السلع الغذائية المتوقعة خلال شهر رمضان المقبل، فمنهم من يرى أن السوق خلال الموسم المقبل سيشهد شح ملحوظ في المواد الغذائية الأساسية (كالقهوة، السكر، البهارات، الأرز)، وبالأخص السكر، ويرى بعضهم أن الأسعار ستكون مرتفعة نسبياً وأعلى من معدلاتها الطبيعية بنسبة تتراوح ما بين (٢٠%-٢٥%)، وذلك بسبب تبعات المنافسة غير العادلة التي فرضت نفسها في السوق المحلي جراء دعم الحكومة للشركة الوطنية للأمن الغذائي والتموين على حساب القطاع الخاص من جهة، وتعدد وصرامة الإجراءات الحكومية والرقابية من جهة أخرى.

من جهة أخرى، يرى كثير من التجار أن السوق المحلي يتمتع بمخزون غذائي كافي ومستقر من مختلف أصناف السلع الغذائية الأساسية، حيث بدأ التجار باستيراد كميات كبيرة لزيادة مخزونهم الغذائي لتغطية الطلب الهائل من قبل المواطنين خلال شهر رمضان المقبل. وقد تم التأكيد بأن السوق المحلي لديه حالياً كميات كبيرة من

الأرز بجميع أنواعه (الأمريكي، التايلندي، المصري، الأسباني) حيث أدى انخفاض سعر الأرز العالمي إلى قيام التجار باستيراد كميات كبيرة من هذه السلعة لزيادة المخزون تحضيراً للموسم المقبل، إضافة إلى توفر كميات كبيرة أيضاً من اللحوم البلدية والمستوردة، والسكر، والتمور، والبقوليات، وقمر الدين، والحليب المجفف، والزيوت النباتية.

أما فيما يتعلق بأسعار المواد الغذائية، وبحسب المصادر نفسها فأن:

- أسعار الأرز سوف تشهد انخفاضا في جراء انخفاضها عالميا وبنسبة قد تصل إلى (٢٠%) تقريبا **باستثناء الأرز المصري**.
- يُتوقع لمادة السكر أن تحافظ على أسعارها لما تشهده البورصة العالمية حالياً من هبوط بطيء.
- من المتوقع أن تشهد أسعار الحليب المجفف ارتفاعا بنسبة قد تصل إلى (٣٠%) جراء ارتفاع أسعاره عالميا ونقص الكميات المعروضة في الأسواق العالمية، وتضييق حجم التصدير من دول كالأرجنتين التي فرضت ضرائب كبيرة على صادراتها من الحليب المجفف مما قلل من الكميات المتوفرة بالأسواق العالمية.
- يُتوقع أن تشهد أسعار الزيوت النباتية ارتفاعا بجميع أنواعها (زيت الذرة، زيت الصويا، زيت دوار الشمس، زيت النخيل) وذلك جراء عدم استقرار أسعار النفط العالمية.
- من المتوقع أن تشهد أسعار اللحوم المستورة من الخارج إرتفاعاً بسبب نقص المعروض في الخارج وحالة الجفاف التي تشهدها استراليا حالياً.
- يُتوقع أن تشهد أسعار الخضار والفواكه استقرارا نسبياً خلال موسم رمضان المقبل.

المحور الثالث: الـحـلـول والتوصيات المقترحة:

بناءً على ما ورد من أسباب وعوامل عديدة دفعت بالسوق المحلية خلال الفترات السابقة إلى وضع غير مستقر من الأسعار وتفاوت ملحوظ بين العرض والطلب، يرى القطاع التجاري ان هنالك عدة مقترحات وتوصيات من شأنها معالجة هذه الاختلالات، وهي:

- ضرورة العمل على إلغاء الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على المواد الغذائية، باعتبارها سلع أساسية وهامة للمواطنين جميعا، وذلك أسوة بباقي دول العالم التي تعفي هذه المنتجات من ضريبة المبيعات، أو على الأقل فرض نسبة متدنية وموحدة لجميع هذه السلع التي تخضع حالياً بنسب تتراوح ما بين (٤%-١٦%)، حيث أن ارتفاع الأسعار العالمية وانخفاض القوة الشرائية للمواطنين لم تعد تتحمل مزيد من الأعباء بأي شكل من الأشكال، كما وان فرض مزيد من الضرائب والرسوم أو إعادة فرضها على بعض السلع المعفاة منها من شانه أن يعمق حالة الركود الاقتصادي ويؤدي إلى مزيد من الإرتفاع في أسعارها.

- أهمية قيام الحكومة الأردنية ببذل الجهود المتواصلة لحث الجهات المعنية في جمهورية مصر العربية بإعفاء مادة الأرز المصري المصدر للأردن من رسوم التصدير ورسوم المعاينة التي تبلغ (٢٠٠٠) جنيه مصري لكل طن، خاصة وان هذا النوع من الأرز يتمتع بإقبال كبير من قبل المواطن الأردني، كما وان السوق المحلي يعتمد علية بنسبة تصل إلى (٧٥%). وفي حال عدم تجاوب الحكومة المصرية في هذا الشأن، فيُقترح على الأقل أن يتم العمل على إعفاء الطلبيات المخصصة لشهر رمضان، مما سيعمل على تخفيض كلفته وبالتالي تخفيف الأعباء المالية على الكثير من الأسر ذوي الدخل المحدود والمتدني. علماً بأن الحكومة السودانية قامت بإعفاء مستوردات الأردن من هذه الرسوم بناءً على طلب الحكومة الأردنية.

- العمل على إيجاد استراتيجية إعلامية وطنية من قبل الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص، تهدف إلى وضع الآليات المناسبة لرفع مستوى وعي وثقافة المستهلك الأردني لتعزيز قدرته على تحديد أولويات إنفاقه والتحكم بها وعدم الانصياع وراء غرائزه الشرائية خلال شهر رمضان المبارك والحد من المبالغة في النمط الاستهلاكي الذي يقوم على شراء السلع دون النظر إلى حاجتها الفعلية وثمنها، والتي تؤدي بالتالي إلى ارتفاع الأسعار. حيث أن خلق وعي ثقافي استهلاكي عالي المستوى لدى المواطنين

يعتبر عاملا أساسيا وهاما في كبح الأسعار والحد من الغلاء بشكل بارز في مواسم شهر رمضان.

- تبسيط الإجراءات وتقديم الحوافز المعنوية من قبل الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص للمراكز التجارية (المولات) وتشجيعهم على إقامة العروض والتنزيلات الموسمية الخاصة بالمواد الغذائية خلال شهر رمضان، وذلك لما تملكه هذه المراكز التجارية من قدرات هائلة على توفير كل ما يحتاجه المواطن من سلع ومستلزمات في مكان واحد، إضافة إلى أن الكثير من المواطنين يفضلون التسوق في هذه الأماكن لما توفره من خدمات مميزة وأجواء مريحة وأسعار مناسبة.

حيث أن من شأن هذه المراكز التجارية أن تساهم بشكل فعال في تخفيف حدة الأسعار والغلاء خلال شهر رمضان، خاصة وإنها تحصل على معاملة وأسعار خاصة من قبل التجار والمستوردين نظراً للكميات الكبيرة التي تقوم بشرائها، كما وقد أصبح لديهم خبرة مميزة في تطبيق العديد من سياسات البيع المغرية من عروض وخصومات على حزم السلع الأساسية.

- يواجه تجار المواد الغذائية رقابة صارمة وتشدد مبالغ به من قبل مختلف الجهات الحكومية على المواد الغذائية المستوردة من الخارج (كتعقيد إجراءات التخليص على المواد الغذائية المستوردة، والتأخير في ظهور نتائج الفحوصات المخبرية، واختلاف نتائج الفحوصات بين مختبر وأخر) وغيرها من الإجراءات الحكومية المعيقة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الإجمالية للبضائع وأضاعه الكثير من الوقت والجهد الذي من شانه ازدياد الأعباء المالية وزيادة الكلف الإجمالية.

والمطلوب هنا بذل الجهود للحد من هذه الإجراءات الحكومية المعيقة والمكلفة بنفس الوقت، وذلك من خلال توحيد الجهات الرقابية ووقف ازدواجية الإشراف الصحي والمخبري على المستوردات من المواد الغذائية.

- الإيقاف الفوري للدعم والحوافز الحكومية المقدمة "للشركة الوطنية للأمن الغذائي والتموين"، التي تُعد حالياً من أهم أسباب اختلال توازن السوق المحلي، والتي ألغت كل معايير السوق الحر والمنافسة العادلة، خاصة وأن تأسيس هذه الشركة أدى إلى تشويه آليات السوق كونها أدت إلى التدخل في صلب عمل ونشاط القطاع الخاص الذي يُعد الأقدر على القيام بواجباته ودوره في خدمة الاقتصاد الوطني والذي أثبت وجوده وتميزه على مدار العقود الماضية وعلى اجتياز الكثير من المحن والمصاعب التي واجهت

الاقتصاد الأردني ورفده بالكفاءات والخبرات العالية والارتقاء به إلى مستويات متقدمة.

وبالتالي وفي ظل الامتيازات والحوافز الحصرية التي تتمتع بها الشركة يصعب على تجار المواد الغذائية التحرك بحرية ونشاط لتقدير احتياجات السوق المحلية من السلع والبضائع الغذائية الضرورية، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على توازن السوق من حيث الأسعار وكميات المخزون من السلع والبضائع.

ويُقترح في هذا المجال الاكتفاء بالمؤسسات الاستهلاكية المدنية والعسكرية للقيام بالدور الذي تقوم به تلك الشركة، خاصة وأن لهذه المؤسسات فروع عديدة في مختلف مناطق ومحافظات المملكة، ويتمتع القائمين على إدارتها بخبرات عالية المستوى في توفير السلع بكميات وأسعار مناسبة.

- تفعيل ومأسسة سبل وآليات التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بالسلع الغذائية في القطاعين العام والخاص (كوزارة الصناعة والتجارة، وزارة الزراعة، مؤسسة الغذاء والدواء، الغرف التجارية والصناعية، نقابة تجار المواد الغذائية، ممثلي تجار الخضار والفواكه)، وذلك من اجل وضع الخطط والبرامج المسبقة التي من شانها أن ضبط آليات العرض والطلب والحد من أرباك السوق وارتفاع الأسعار خلال شهر رمضان، وعدم تركها لآراء ووجهات نظر المواطنين العشوائية والحكم السلبي على التجار والمستوردين.

- تقديم الدعم المناسب للأسواق الموازية والشعبية، وإنشاء المزيد منها، لما لها من دور هام في كسر حلقات البيع المتعددة التي تعتبر من الأسباب الرئيسة في ارتفاع الأسعار من جهة، ودورها في توفير وبيع السلع الأساسية للمواطنين بأسعار معقولة ومناسبة من جهة أخرى.

- تعديل قانون المنافسة بما يتناسب مع وضع واحتياجات السوق المحلي وتفعيل الآليات المناسبة لكبح أي محاولة للممارسات السلبية الفردية التي يمكن أن تبرز بشكل مؤقت وعشوائي وغير منتظم بين الحين والآخر.

- تعديل تعليمات وزارة الزراعة المتعلقة باستيراد اللحوم الحية والمبردة، وبما يعمل على تبسيط المتطلبات والإجراءات والسماح بتنويع مصادر وبلدان

المنشأ لاستيراد لهذه اللحوم، الأمر الذي سيؤدي إلى ازدياد عدد المستوردين المحليين لهذه السلعة و توفيرها بكميات أكبر وبأسعار مناسبة.

- إعداد إستراتيجية وطنية لتنظيم ومتابعة حجم الصادرات الوطنية من الخضار والفواكه، بحيث تضمن هذه الاستراتيجية عدم إلحاق أي تأثير سلبي على السوق المحلي جراء تصدير تلك السلع للخارج، وذلك إعتماداً على الكميات الموجودة في السوق المحلي وأسعارها وحجم الفائض منها.

الجهات التي تمت مقابلتها لإستقاء المعلومات والبيانات الواردة في البحث

الإسم	الجهة
غسان خرفان	عضو مجلس إدارة غرفة تجارة عمان مستورد وتاجر مواد غذائية
سامر جوابرة	نقيب تجار المواد الغذائية مستورد وتاجر مواد غذائية
مصطفى الصعيدي	عضو الهيئة الإدارية لنقابة تجار المواد الغذائية مستورد وتاجر مواد غذائية
أكرم قدورة	مستورد وتاجر مواد غذائية
عزمي شعبان	مستورد وتاجر مواد غذائية
كميل يوسف نادر	مستورد وتاجر مواد غذائية
زكريا القاسم	مدير عام شركة حجازي وغوشة استيراد وتجارة اللحوم الحية والمبردة والمجمدة
غسان خوري	مستورد وتاجر مواد غذائية
أنور حداد	مدير عام جمعية منتجي ومصدري الخضار والفواكه الأردنية